مطاردة الأشباح

obeikan.com

أعلنت مصر الحرب على الفساد، وأغلظت الأيمان بأنها صادقة فى ذلك. ورغم تكرار إعلان هذه النيات الحسنة، فإن الفساد مازال يرتع فى أنحاء المعمورة، وإن يكن بدرجات متفاوتة. السؤال الجوهرى هو: لماذا هذا الفشل الذريع؟، هل لأننا لا نعرف الحجم الحقيقى للفساد، تمامًا كما أننا لا نستطيع الإمساك بتلابيب الأشباح؟، أم أن الإخفاق فى محاربة الفساد يرجع إلى أننا لا نعرف أسبابه الحقيقية، وبالتالى معركتنا معه مثل معركة «دون كيشوت» مع طواحين الهواء؟، أم أن هناك فجوة متعمدة بين الإعلان عن مكافحة الفساد والرغبة الحقيقية فى مواجهته، لغرض فى نفس يعقوب؟.. هذه أسئلة مشروعة، وفى تقديرنا أن الإجابة عنها هى البداية الحقيقية للحد من هذه الآفة البغيضة.

صعوبة تحديد حجم الفساد تأتى من أن المشاركين فيه يعملون جاهدين على إخفائه عن أجهزة الإحصاء والرقابة والأمن. لكن ذلك لم يمنع بعض المؤسسات الدولية من محاولة قياسه. ومن أكثر هذه المقاييس دقة ومصداقية مؤشر الفساد، الذى تنشره مؤسسة «الشفافية العالمية» عن معظم بلدان العالم، بما فى ذلك مصر، اعتمادًا على آراء المواطنين والخبراء. بناء على هذا المؤشر، فإن حجم الفساد فى مصر يدعو للقلق، حيث إننا لم نحصل فى السنوات العشر الأخيرة على أكثر من ٣٧٪ (عام ٢٠١٤)، مقارنة بـ١٠٠٪ فى الدول التى ليس بها فساد[1].

غنىٌ عن القول إن الآثار الكارثية المترتبة على الفساد تمتد على كافة الصُعُد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فاقتصاديًا أدى الفساد إلى زيادة العجز فى الموازنة وعطّل فرص التنمية وبدد المال العام، وقوّض مسيرة التنمية فى البلاد، واجتماعيًا أسهم الفساد فى زيادة الشعور باللامبالاة والسلبية والاغتراب والتطرف لدى أفراد المجتمع،

١ أحمد جلال، محاربة الفساد ومطاردة الأشباح، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢١ مايو ٢٠١٧.

وسياسيًا فإن هذا الغول عرقل جهود الإصلاح فى البلاد وأعاق الديمقراطية والحُكم الرشيد وأضعف قدرة النظام على الاستجابة لمتطلبات ورغبات المواطنين، وبالتالى زعزع الفساد الاستقرار السياسي، ومسّ جوهر شرعية النظام، وبالمحصلة يمكن القول إن الثمن الذى تدفعه البلاد نتيجة الفساد يصعب تقديره.

إذا كانت المشكلة لدينا بهذا الحجم، فماذا نحن فاعلون؟.. قبل الإجابة عن هذا السؤال، من المفيد أولًا البحث عن أسبابه، خاصة أنه ليس هناك اتفاق على ذلك. فى تصورنا أن الفساد، فى مصر كما فى غيرها من الدول، له ٣ أسباب رئيسية، بالإضافة إلى الجانب الأخلاقى بالطبع. السبب الأول هو انتشار ثقافة «البقشيش» وأحيانًا «الرشوة»، نتيجة تدنى الأجور فى الوظائف الحكومية وسهولة الإفلات من العقاب. السبب الثانى هو غياب -أو عدم وضوح- الأسس التى تضمن حق المواطن، كدافع للضرائب، فى الحصول على الخدمات العامة. أما السبب الثالث فهو ظاهرة تطويع السياسات والقوانين والإجراءات لخدمة مجموعات مصالح بعينها. هذه الظاهرة الأخيرة تستشرى عندما يختلط رأس المال بالسلطة، كما حدث فى مصر قبل يناير ٢٠١١، وكما حدث فى تونس أثناء حكم زين العابدين بن علي. ما يجعل هذا السبب أخطر أسباب الفساد هو أنه مُقنَّن، وبالتالى ليس للأجهزة الرقابية دور فى الحد منه.

إننا نقرأ بشكل يومى عن نجاحات جهاز «الرقابة الإدارية» فى الكشف عن مرتشين على كل المستويات. وقد نشط الجهاز نشاطًا مكثفًا فى التحريات والضبط والإمساك بشبكات وجماعات الاستيلاء على المال العام والاتجار بقضايا الوطن والمواطنين.

وفى ٢٠ مارس 2017، تحدثت الصحف عن تقارير تقدمت بها هيئة

الرقابة الإدارية إلى الرئيس عبدالفتاح السيسى عن حصاد حربها ضد الفساد داخل الجهاز الإدارى للدولة، وما تم من حملات رقابية على الأسواق والمستشفيات والجمعيات والصوامع وشِون القمح ومحطات الوقود ومياه الشرب والصرف الصحي، فضلًا عن الجرائم التى تُرتكب ضد اقتصاد الوطن والمواطنين، وأكدت فى تقاريرها أنها تطبق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومكافحته فى الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة، وأفصحت فى تقاريرها عن عدد الحملات التفتيشية خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام 2017 (يناير/ فبراير/ مارس)، وإجمالًا ما قامت به الرقابة الإدارية من جهود مضيئة وفاعلة فى إحباط الاستغلال ومكافحته، وأيضًا فى ضبط الجرائم واسترداد مبالغ ضخمة لصالح خزانة الدولة.

هذا الجهد الكبير الذى تقوم به هيئة الرقابة الإدارية، والذى يطالعنا كل يوم عن حالات ضبط الجرائم ومكافحة الفساد والإمساك بالمفسدين، تختص هيئة الرقابة الإدارية به، بحكم مسؤوليتها منذ إنشائها، لكن هذا الدور قد تأكد وازدادت فاعليته منذ أن وضعت الهيئة استراتيجيتها عام ٢٠١٤ بالقضاء على الفساد خلال أربع سنوات، وحددت لها عشرة أهداف رئيسية، تدور كلها حول تحسين الأداء والخدمات، ودعم الرقابة الداخلية، وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة، ومنع تضارب المصالح، وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد، واتساقها مع الدستور والاتفاقيات الدولية، التى كانت مصر من أوائل الدول التى انضمت إليها، وكذلك دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد إداريًا وفنيًا وماليًا، والارتقاء بمستوى المعيشة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة، ورفع مستوى الوعى الجماهيرى بخطورة الفساد، وتقرير التعاون المحلى والإقليمى والدولى فى مكافحة الفساد، وتبادل

المعلومات، وأخيرًا مشاركة المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد ونشر المعلومات، كل ذلك يدخل فى نطاق الخطة الاستراتيجية التى أعلنت عنها الرقابة الإدارية منذ عام ٢٠١٤ لمكافحة الفساد، والحفاظ على حقوق الدولة وحماية المال العام[2].

بالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر إلى قانون الخدمة المدنية، على أنه محاولة لترشيد سلوك الموظف العام. وأخيرًا، هناك انتفاضة لَمن تعدوا على أراضى الدولة دون وجه حق. ومع ذلك، لا نعتقد أن هذه الجهود كافية لنقل مصر إلى مصافّ الدول التى يقل فيها الفساد بدرجة عالية، مثل فنلندا والسويد.

هذه النظرة ليست من باب التشاؤم، ولكنها مبنية على أمرين: الأمر الأول هو ندرة ما نراه من مبادرات مؤسسية جادة نحو تمكين المواطن من الحصول على الخدمات العامة دون متاعب. هذه المبادرات تتطلب إرساء قواعد واضحة ومعلنة عن الخطوات المطلوب اتباعها للحصول على الخدمة، والوقت المتوقع لإنهائها، وسبل الشكاوى إذا لم يتم ذلك، مع الميكنة لتقليل أثر العامل الشخصي. وقد تحقق نظام الميكنة بدرجة معقولة من النجاح فى الحصول على جواز سفر جديد أو استخراج شهادة ميلاد. المشكلة أن مثل هذه النجاحات تظل من قبيل الاستثناء وليس القاعدة.

الأمر الثانى هو ظاهرة تطويع القوانين والسياسات لمصالح مجموعات بعينها. هذه المشكلة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمستوى النضج السياسى الذى يمر به مجتمعنا، وهو مشوار مازلنا فى بدايته، ففى ظل غياب أحزاب سياسية قوية ذات توجهات واضحة، ومعارضة فعالة فى البرلمان، وإعلام لا تسيطر عليه مصالح خاصة، هناك تخوف

٢ شوقى السيد، الرقابة الإدارية.. بين مكافحة الفساد وقضايا الاستثمار!!، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٣٠ مارس ٢٠١٧.

من استمرار تفصيل بعض السياسات والقوانين لخدمة مصالح ضيقة. ما يزيد الطين بلة أن بعض أصحاب هذه المصالح الضيقة يتمتعون الآن بمراكز سياسية تسمح لهم بالتأثير فى صنع السياسات وإصدار القوانين. تغيير هذه الأوضاع يقع على عاتقنا جميعًا، حكامًا ومحكومين، وإن كان العبء الأكبر يقع على الدولة.

خلاصة القول، إذًا، أن الفساد فى مصر أكبر وأخطر من أن نتغاضى عنه، وأن آثاره السلبية على جهود التنمية لا شك فيها. إلا أن مواجهة الفساد تتطلب أكثر من خطاب إعلامى مناهض للفساد، وأكثر من تفعيل دور الأجهزة الرقابية، وأكثر من قانون للخدمة المدنية. اقتلاع الفساد من جذوره يتطلب، بالإضافة إلى ذلك، نقلة نوعية فى قواعد وأساليب تقديم الخدمات العامة، والسعى بهمة كبيرة نحو إثراء الحياة السياسية والمشاركة الفعالة للجميع.